مجلة العلوم الإنسانية ——— عدد 43 - جوان 2015، مجلد أ، ص.ص.91-115 ———

البنوك الإسلامية كبديل عن البنوك التقليدية في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية

ملخص

لقد عرف النظام المالي العالمي منذ صيف 2007 أزمة مالية عنيفة، كان لها انعكاسات كبيرة على مستوى القطاع البنكي، خاصة على مستوى البنوك التقليدية التي كانت سببا أساسيا في حدوثها، من خلال التوسع في منح القروض العقارية والتعامل بالمشتقات المالية والأدوات المالية المعقدة، واعتماد المضاربة كأسلوب عمل في الأسواق المالية، ونظراً لكون هذه الممارسات من المحظورات الشرعية في المعاملات المالية الإسلامية، فقد جعل ذلك من البنوك الإسلامية أقل تأثراً بالأزمة المالية مقارنة بالبنوك التقليدية، بل أن الأداء المتميز لتلك البنوك خلال الأزمة جعلها أحد البدائل الممكنة لإصلاح النظام البنكي العالمي.

د. إلهام بوجعدار
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة 2
الجزائر

Abstract

The global financial system has known since the summer of 2007 a violent financial crisis, which had an impact on the banking sector, especially on the traditional banks that were a key reason for the incidence, through the expansion of granting mortgages and dealing in derivatives complex financial instruments, and the adoption of speculative method work in the financial markets, and the fact that these practices are from the legitimate prohibitions in Islamic financial transactions has made the Islamic banks less affected by the financial crisis compared to conventional banks, and the outstanding performance of these banks during the crisis has made them one of the possible alternatives for the reform of the global banking system.

مقدمة

لقد شهد الاقتصاد العالمي منذ صيف 2007 أخطر أزمة مالية منذ أزمة الكساد العالمي الكبير، عرفت بأزمة الرهن العقاري، هذه الأخيرة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية، سرعان ما تحولت بداية من سنة 2008 وبسرعة مذهلة إلى أزمة مالية عالمية، تسببت في إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، خاصة تلك التي تعاملت بشكل موسع في القروض العقارية الرديئة والأدوات المالية المعقدة، ليسود على إثر ذلك حالة عدم استقرار ودعر مالي انعكست سلبا على معظم الأسواق المالية العالمية.

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2015

في ظل تلك الخسائر الفادحة التي تكبدها النظام البنكي العالمي ازداد الاهتمام بضرورة إصلاح المنظومة البنكية، حيث اتجهت أنظار معظم الاقتصاديين إلى البنوك الإسلامية كنموذج بديل للبنوك التقليدية، الذي يرتكز أساسا على مبادئ تحكمها ضوابط شرعية تراعي الجانب الأخلاقي والاجتماعي وترتبط منتجاته المالية بالاقتصاد الحقيقي.

انطلاقا مما سبق، ونظرا لما أثير في الآونة الأخيرة من نقاشات حول ضرورة إصلاح النظام المالي ومؤسساته بما في ذلك البنوك ، والحاجة إلى إيجاد بديل يضمن استقرار النظام المالي العالمي، يمكن صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي:

هل نموذج البنوك الإسلامية هو البديل المناسب للبنوك التقليدية في ظل انعكاسات الأزمة المالية؟

ولتسهيل الإجابة عن هذا التساؤل، فقد تم وضع مجموعة من الفرضيات:

- إن سبب حدوث الأزمة هو تجاوز البنوك العالمية في منح الائتمان دون ضوابط، واعتمادها أساليب المضاربة والمقامرة المحظورة شرعا.
- انعكاسات الأزمة المالية على البنوك التقليدية كانت كبيرة مقارنة بالبنوك الإسلامية، بسبب عدم اعتماد هذه الأخيرة على الأدوات الاستثمارية الرأسمالية الحديثة في كل من أسواق المال والسوق النقدي.
- ثبات المصارف الإسلامية وعدم تأثرها بشكل كبير ومباشر بالأزمة المالية العالمية جعلها بديلا مناسبا تتجه له المؤسسات المصرفية والمالية الدولية كملاذ لتلافي حدوث الأزمات المالية.

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي، ولاختبار الفرضيات، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: تناولنا فيه ماهية المصارف الإسلامية من حيث التعريف، وكذا أهم الأنشطة والوظائف التي تؤديها.

المحور الثاني: خصص لدراسة الأزمة المالية العالمية الحالية من حيث الماهية والأسباب التي ساهمت في نشوبها وذلك من منظور إسلامي.

المحور الثالث: تم التطرق فيه إلى انعكاسات الأزمة العالمية على البنوك التقليدية، وكذا على البنوك الإسلامية في جوانب متعددة وخاصة أثر الأزمة على أصولها وأرباحها، وكذا المقارنة بين أداءهما خلال الأزمة المالية.

1- ماهية البنوك الإسلامية:

سنحاول من خلال هذا المحور تعريف البنوك الإسلامية، و التعرف على أهم الوظائف والأنشطة التي يقوم بها هذا النوع من البنوك.

1-1تعريف البنوك الإسلامية:

-2 أنشطة ووظائف البنوك الإسلامية:

تكاد تكون أنشطة البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية واحدة، فالبنوك الإسلامية تمارس كذلك أنشطة بنوك التجزئة وبنوك التمويل والاستثمار، وكذا أنشطة إدارة الأصول، لكن وفقا لمقتضيات الشريعة الإسلامية، ووفقا للصيغ الشرعية التي وضعها الفقهاء، بينما المصارف التجارية التقليدية لا تلتزم في عملياتها بمقتضيات الشريعة الإسلامية، بل تعمل وفقا للقوانين الوضعية التي تتناقض في غالبيتها مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، كإباحتها للفوائد الربوية، والبيوع الآجلة، والمشتقات المالية التي تنطوي على كثير من الغرر.(1)

ويمكن إجمالي أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك الإسلامية فيما يلي:

أولاً: قبول الودائع

تعتبر الودائع أهم مصادر الأموال لأي بنك، وهناك أربعة أنواع من الودائع في البنوك الإسلامية، هي:

الوديعة الادخارية: وفيها يتحمل البنك أعباء مادية كثيرة تتمثل في: حملات التوعية الادخارية، وإتاحة الوسائل الادخارية المختلفة، وإعداد النماذج، واستلام الإيداعات وقيدها في الحساب، وتزويد العميل بدفتر ادخار، وعليه فإن ما يتقاضاه البنك من أجراً عن هذه الخدمة يعتبر جائزاً شرعاً، لأنها تمثل أتعاب ما تم تقديمه من خدمة للعميل .

الوديعة تحت الطلب: وهي الحسابات الجارية والتي يمكن لصاحبها السحب منها في أي وقت، وتمثل عملية فتح الحساب بداية العلاقة بين البنك والعميل ويتصل بهذه الخدمة عدد من العمليات وذلك مثل: تزويد العميل بدفاتر شيكات وبطاقة الصرف الإلكتروني، وتنفيذ حالات القيد للحساب، وتأدية الشيكات المسحوبة عليه، وتزويد العميل بالكشوفات الدورية التي تبين حركة الحساب، وغيرها من الخدمات الأخرى .وفي هذه الحالة يجوز للبنك أن يتقاضى من العميل مصاريف مقابل ما قدمه لعملية فتح الحساب والخدمات المترتبة عليها .

وديعة الاستثمار: وهي الودائع التي يودعها العميل لدى البنك الإسلامي بغرض الاستثمار ويعمل فيها البنك على أساس المضاربة، وتكون لأجل محدد أو غير محدد، والدخول مع البنك في هذا النوع من الإيداع يكون بإحدى طريقتين هما:

* الأولى:الاتفاق مع البنك على المضاربة وفق نسبة من الربح متفق عليها مسبقاً كما هو في صناديق الاستثمار.

* الثانية: أن يقوم البنك الإسلامي بدور الوسيط بين العميل والشركات المستثمرة، وهنا يكون البنك وكيلاً عن المستثمر وفي هذه الحالة للبنك الحق في الحصول على عمولة مقابل أتعابه.(2)

ثانيا: تقديم القروض

تعتمد البنوك على تقديم القروض وتعتبر هذه الخدمة من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك، ومن خلال هذه العملية تحقق البنوك عوائد مرتفعة والتي هي عبارة عن الفائدة، وتعتبر هذه الفائدة محرمة شرعاً عند القائلين بأن الأوراق النقدية تأخذ أحكام الذهب والفضة. والبديل الإسلامي لهذه العملية أن تقدم البنوك قروضاً حسنة بدون فائدة، أو أن يدخل البنك كشريك وبنسبة محددة مسبقاً مع طالب القرض.(3)

ثالثا :خدمات التمويل والاستثمار

تقوم البنوك بعمليات مختلفة تساعد على تدعيم تنمية المجتمع كعمليات التمويل، والتي تأخذ في البنوك الإسلامية أشكالاً وأساليب متنوعة ومن أهمها ما يلي :-

1/ المضاربة: وهي اتفاق بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال ويقدم الآخر العمل أو الجهد في استثمار المال بالتجارة أو غيرها من الأنشطة المباحة شرعا، حيث يوزع الربح بينهما حسب الاتفاق، أما الخسارة فيتحملها رب المال وحده، ولا يتحمل المضارب(رب العمل) إلا ضياع جهده ووقته. (4)

2/ المشاركة: هي اتفاق بين طرفين أو أكثر على القيام بنشاط استثماري، على أن يكون رأس المال و الربح مشترك بينهم. (5)

3/ بيع السلم: هو نوع من البيوع يدفع فيه المسلم (الطرف المشتري) المسلم (الثمن أو رأس المال)حالا إلى المسلم إليه (الطرف البائع)، على أن يكون المسلم فيه (المثمون أو المبيع) موصوف في ذمة البائع إلى أجل متفق عليه، إذن فالسلم نوع من البيوع الآجلة .

4/ بيع المرابحة للآمر بالشراء: هو قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من البنك الإسلامي أن يشتريها له، ويعده بشرائها منه بربح محدد.(6)

أما فيما يخص عمليات الاستثمار فتقوم المصارف الإسلامية باستثمار الأموال بأساليب عدة، أهمها: شراء الأوراق المالية، والقيام بعملية طرح الأوراق المالية للاكتتاب، و تشكيل محافظ للأوراق المالية لتوزيع المخاطر.

مع العلم أن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تتعامل بالسندات ذات الفائدة المحددة مسبقاً، وتتعامل بالأسهم العادية فقط ولا تتعامل بالأسهم الممتازة (لأن لها نسبة ثابتة من الربح، وعند التصفية لها أولوية).

بالإضافة إلى قيامها بعمليات الاتجار بالذهب والفضة والعملات والسلع، طالما يتمشى ذلك مع الشريعة الإسلامية كما قد تصدر البنوك الإسلامية صكوك الاستثمار الإسلامية (وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين تدر دخلاً)، حيث يوجد هناك صكوك مرابحة، مضاربة، مشاركة ... (7)

رابعاً: إدارة الممتلكات

تعتبر هذه الخدمة من الخدمات الحديثة نسبياً التي تقدمها البنوك الإسلامية لعملائها، وذلك محاولة منها لكسبهم وخدمتهم، وتحقق هذه الخدمة مصلحة مزدوجة للبنك والعميل، وهنا يجوز للبنك الحصول على مقابل لما يقدمه للعميل، وله أن يأخذ أجر مقطوع ،أو نسبة محددة من الأرباح التي تتحقق عند إدارة هذه الممتلكات.

خامسا: الخدمات الاجتماعية

تعتبر الخدمات الاجتماعية أحد الخدمات الهامة التي يجب أن تضطلع بها البنوك الإسلامية في خدمة مجتمعاتها وخدمة النشاط المصرفي الإسلامي بصفة عامة، وتتمثل هذه الخدمات في:

1 / دور البنك الاجتماعي في النشاط الاستثماري :

* رفع نسبة التوظيف.
* اهتمام المصرف بتمويل الأسر الفقيرة والقادرة على الإنتاج.
* التركيز على الاستثمار المحلي الذي يجب أن يقوم به البنك من جملة الاستثمارات التي يقوم بها.
* نشر الوعي المصرفي وتدريب الطلبة .

2 / دور البنك في إقامة المشروعات الاجتماعية :

* إقامة مشروعات لخدمة البيئة.
* تقديم الإعانات والمساعدات الاجتماعية.
* إقامة المؤتمرات والندوات.

3 / دور البنك في تجميع الزكاة وإنفاقها ومنح القروض الحسنة. (8)

سادسا: تقديم الاستشارات المالية والدراسات الاقتصادية: يقوم المصرف الإسلامي بتقديم الخبرة المالية والدراسات الاقتصادية للمشاريع ويتقاضى مقابل ذلك أجراً أو عمولة. (9)

سابعًا :تقديم خدمات مصرفية متنوعة :تقدم المصارف الإسلامية معظم الخدمات المصرفية التقليدية التي تقدمها المصارف الربوية، مثل :الحوالات المصرفية، تحصيل الشيكات، فتح الاعتمادات المستندية، إصدار الكفالات، تأجير الصناديق الحديدية،... الخ. (10)

الأزمة المالية العالمية و الأسباب المفسرة لها:

2-1 الأزمة المالية العالمية:

يطلق عليها كذلك أزمة subprime ، والتي ظهرت منذ صيف 2007 كنتيجة للخسائر الفادحة التي منيت بها البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، بسبب نوع معين من القروض العقارية الخطرة التي أقدمت هذه البنوك على تقديمها لفئة من المقترضين من ذوي الدخول الضعيفة أو غير المستقرة عرفت بقروض. (11)

وتعني قروض عقارية بسعر فائدة متغير وأقساط متغيرة تختلف عن أقساط السنوات الأولى، والموجهة إلى الأشخاص من ذوي الملاءة الضعيفة الذين لا يستطيعون تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض العادية أو الكلاسيكية. (12)

حيث بدأت هذه الأزمة بالنشوء عندما ظهر نظام الإقراض غير المحصن في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن الواحد والعشرين، وبالضبط سنة 2001 عندما قرر رئيس الاحتياطي الفدرالي "آلان غرينسبان" (13)(Allan Greenspan) إعادة توجيه التوظيفات المالية نحو القطاع العقاري كمجال لزيادة الأرباح، وهذا نتيجة انفجار فقاعات الانترنت (Les bulles d'internet) أين فشلت المضاربة على صناعة الانترنت، الشيء الذي استوجب فتح السوق بهدف استثمار ذلك الكم الكبير من الأموال، وبالتالي ضرورة توسيع السوق المالي أمام البنوك استجابة للمستجدات المالية، الأمر الذي استدعى من المشرع تغيير القوانين والاستجابة لمتطلبات السوق فتجسد ذلك في السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالتعامل بقروض (subprime) (14) أين تم منحها لمحدودي الدخل بطريقة ملتفة وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل، فقد كانت في مجملها التفاف على قوانين الدولة والحد الائتماني، حيث تضمنت العقود نصوصا تجعل القسط يرتفع مع طول المدة، وفي حالة عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط ثلاث أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده، فضلا عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغييرها من قبل البنك الفدرالي الأمريكي فيما يسمى بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير ARM (adjustable rate mortgages)، حيث كان سعر الفائدة منخفض جدا وصل إلى 1% سنة 2003.

وقد شهدت السنوات السابقة للأزمة تساهلا ملحوظا في شروط الائتمان، واتجاها طويل المدى لارتفاع أسعار العقارات، حيث ارتفعت أسعارها (بالتحديد السكنية منها) بما يقرب 124% خلال الفترة 1997-2006، مما حفز الكثيرين على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة، حيث ارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من 64% عام 1996الى 69.2 % عام 2004، وفي ظل الارتفاع العام لأسعار تلك العقارات أخذ كثير منهم في الاقتراض بضمان قيمتها، وكان الاعتماد في

منح هذه القروض بشكل أساسي على العقار الذي تزايدت قيمته باستمرار في السوق، الأمر الذي شكل فقعة مضاربية حول هذا العقار. (15)

ومن جهة أخرى، كانت البنوك المقرضة تقوم بتوريق هذه القروض خارج الميزانية لدى مؤسسات التوريق، مقابل تزويد البنوك بالسيولة بعد إصدارها سندات تتمتع بتنقيط جيد، حيت تم تحويل ما يربو عن 90% من القروض دون الممتازة إلى أوراق مالية لها أعلى تصنيف "أ" ثلاثية ، والذي حصلت عليه من قبل مؤسسات التنقيط (Les agences notation) (16)، حيث كان التنقيط المحصل عليه لا يعكس تماما حقيقة تلك القروض والخطر المتعلق بها، مما سهل عملية تسويق هذه الأوراق المالية عالية المرتبة لدى كثير من شركات التأمين وصناديق المعاشات والبنوك في شتى أنحاء العالم، وكذا للمستثمرين الآخرين مثل صناديق التحوط وأولئك الراغبين في تحمل مخاطر عالية.

وتزامنا مع أزمة انخفاض الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية والوضعية الصعبة للاقتصاد الأمريكي، إضافة إلى قيام البنك الاحتياطي الفدرالي للدولة برفع أسعار الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية للقضاء أو على الأقل التخفيف من موجة التضخم التي مست اقتصاد الدولة، أدى بمحدودي الدخل إلى التوقف عن السداد واضطرت الشركات والبنوك إلى محاولة بيع العقارات محل الرهن، والتي رفض ساكنوها الخروج منها، فعجزت قيمة العقار عن تغطية التزامات أي من البنوك أو شركات العقار أو التأمين، مما أثر سلبا على السندات التي طالب المستثمرون فيها بحقوقهم لدى شركات التأمين، فأعلنت كبرى شركة تأمين في العالم "أيه أي جي" "AIG" عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه 64 مليون عميل تقريبا، مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها، ليلحق بها الكثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل "مورغان ستانلي"« Morgen stanley » و"جولومان ساكس"« Goldman Sachs » وبنك "Lehmann Brothers" الذي أعلن إفلاسه في سبتمبر 2008 .

هذه الأزمة ما لبثت أن طالت العديد من المؤسسات المالية في العديد من دول العالم، حيث أخذت العدوى تنتقل من بنك إلى آخر وصارت كل البنوك تعاني من خطر السيولة الناتج عن الهلع البنكي، من خلال تسرب المعلومات حول هذه البنوك ما أدى إلى زيادة السحوبات من قبل العملاء، وقد قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في جويلية 2008 بما يقارب 435 مليار دولار، وشهدت البورصات في 2007 تدهورا شديدا أمام مخاطر اتساع الأزمة، وعلى الرغم من تدخل البنوك المركزية لدعم سيولة السوق وفي بعض الحالات تخفيض أسعار الفائدة فقد تعمقت الأزمة واتسع نطاقها(17) .

2-2 أسباب الأزمة المالية من منظور إسلامي:

تعمل الشريعة الإسلامية على ضبط المعاملات بين الأفراد، بما يعود بالنفع عليهم جميعا وتحرم كل التصرفات التي قد تمس العدالة الاجتماعية أو حقوق الأفراد، سواء في الشدة أو في الرخاء، حماية للمجتمع من كل صور الفساد في شتى المجالات، وسنقف في هذا العنصر على أهم الممارسات التي رجح العلماء تسببها في الأزمة المالية، والتي تضم:

الفائدة أو الربا:

إن المتتبع لتطورات الأزمة المالية يرى أن المحللين الاقتصاديين ارجعوا السبب الرئيسي لهذه الأزمة إلى تعامل البنوك بسعر الفائدة، أو ما يعرف في الشريعة الإسلامية بمصطلح الربا، و الربا محرم شرعا بسبب آثاره ومخاطره التي تطال المجتمع من نواحي كثيرة، اجتماعية، أخلاقية، واقتصادية.

فالشريعة الإسلامية بتحريمها الربا، إنما تهدف إلى تحقيق نظام اقتصادي عادل لتوزيع الثروات وتعميم الخيرات، وبالتالي فإن عائد رأس المال يجب أن يكون مرتبطا بعائد المشروعات الإنتاجية، فالمال بالعمل، والعمل يؤدي إلى إيجاد منافع جديدة من استثمارات، مشاريع، منتجات أخرى، ....وخلق فرص عمل، وهذه المتغيرات تنتج لنا الزيادة في رأس المال الأصلي، وبهذه الآلية يعد المال منتجا وفعالا في التنمية الاقتصادية، وأما المال بدون جهد إنتاجي- سواء كان إنتاجا ماديا أو معنويا(خدمات)- أو بدون تحمل مخاطر الأعمال ، فيكتسي الدور السلبي له، ويساهم بذلك في تعطيل التنمية الاقتصادية.(18)

وخلال الأزمة المالية، كان هناك توسع كبير من طرف البنوك في منح القروض العقارية للأشخاص من ذوي الدخل الضعيف أو المتغير بأسعار فائدة متغيرة لتمويل سراء العقارات، حيث ارتفع حجم القروض الموجهة للعائلات والمؤسسات غير المالية في الولايات المتحدة الأمريكية من 118% إلى 173 % من الناتج الداخلي الخام بين عامي 1994-2007، ومع زيادة التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار العقارات الأمريكية محل الرهن، أصبحت البنوك المقرضة تقدم قروضا بلغت في كثير من الأحيان 100% من قيمة الأصول العقارية الممولة.(19)

المشتقات المالية:

ازدادت الأسواق المالية هشاشة بالتوسع في تجارة المشتقات المالية التي لا تتعلق بالاتجار في أسعار ودخول أصول مالية حاضرة، لكنها تشتق من أصول مالية وهمية لا يمتلكها أيا من الطرفين وقت العقد، وتنطوي على وعود بالشراء أو البيع في المستقبل.

وقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية الذي يقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر، إذ تعد من أشكال المقامرات المنهي عنها شرعا، حيث تعد سببا في تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت قيمة المشتقات المالية المتعامل بها أكثر من 600 تريليون دولار، في حين تقدر قيمة الإنتاج العالمي بـ 60 تريليون دولار، أي ما يعادل عشر أضعاف الناتج الإجمالي العالمي، مما تسببت في زيادة عنف الأزمة المالية.(20)

الرهن العقاري:

شكل الرهن العقاري سببا رئيسيا لقيام الأزمة نتيجة ما صاحب التعامل به من تجاوزات غير مسبوقة، فقد أهملت البنوك التحقق من السجل الائتماني للمقترضين، وتوسعت في منح القروض معتمدة في ذلك على قيمة العقار محل الرهن الذي عرفت أسعاره ارتفاعا كبيرا ، غير أن الانخفاض الشديد و المفاجئ لأسعار العقارات محل الضمان زاد من حدة الأزمة المالية وعدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك كانت قد باعت تلك القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت مقابلها سندات طرحتها للاكتتاب العام، فترتب عن كل رهن مجموعة من الديون مرتبطة ببعضها في توازن هش اهتز عند توقف المقترضين عن سداد ديونهم، خاصة بعد الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة، حيث بلغ حجم تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار. (21)

وبالتالي الفوائد الربوية التي حملتها الرهون العقارية والتي تحرمها الشريعة الإسلامية كانت عاملا أساسيا في حصول الأزمة المالية.

التوريق أو التسنيد:

يشير مصطلح التوريق إلى عمليات تحويل حقوق مالية غير قابلة للتداول (غير سائلة كالقروض) إلى أوراق مالية جديدة تطرح للتداول (22) ، فالتوريق يتعامل أساسا بالديون، حيث يعمل على بيعها بتقسيم الدين الواحد إلى صكوك أو سندات كثيرة تطرح على الجمهور ليكتتبوا فيها، ثم يتم تجميع ما تشابه منها في محفظة واحدة لتباع لممول جديد، لتتكرر هذه العملية في موجات متتالية، والتي بنيت في الأصل على دين واحد وفوائده تعد الوقود المحرك لكل موجات التوريق المتعاقبة عليه، والتي يتهافت المورقون والمستثمرون والمقرضون من خلالها على اقتسامها.

ومن المنطقي أن يتسبب التوريق بهذا الأسلوب إلى وقوع الأزمات، لأنه أفضى إلى سوق وهمية لا إنتاجية فيها، ويعتقد أن حل ذلك لا يكون بهجر أسلوب التوريق كلية، إذ أنه لو أحسن استخدامه وفقا للتقويم الإسلامي لاستفدنا من إيجابياته و تفادينا سلبياته.

وتقويم التوريق المالي إسلاميا يكون بربطه بسلعة أو خدمة يكون ثمنها هو الدين الذي يورق (23)، فهذا هو الذي أجازه مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته السادسة عشر الذي ورد فيه :يرى المجمع أن البديل الشرعي لحسم الأوراق التجارية وبيع

السندات، هو بيعها بالعروض-السلع -شريطة أن يسلم البائع إياها عند العقد، ولو كان ثمن السلعة أقل من قيمة الورقة التجارية، لأنه لا مانع شرعا من شراء الشخص سلعة بثمن مؤجل أكثر من ثمنها الحالي. (24)

تحليل انعكاسات الأزمة المالية على البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

انعكاسات الأزمة المالية على البنوك التقليدية:

يمكن إبراز انعكاسات الأزمة المالية على البنوك التقليدية من خلال النقاط التالية:

تدني الرسملة السوقية للبنوك:(Chute de la Capitalisation boursière des banques)

لقد عرفت العديد من المؤسسات البنكية في العالم انخفاض حاد في القيمة السوقية لأسهمها منذ بداية الأزمة المالية، حيث يمكن إبراز ذلك انطلاقا من الجدول الموالي رقم (1) الذي يبرز تراجع القيمة السوقية للبنوك التقليدية في أهم الدول في العالم، مقيمة بمليارات الدولارات، وبنسبة مئوية، وبنقطة من الناتج الداخلي الخام، حيث يظهر من خلاله الانخفاض الشديد للقيمة السوقية للبنوك الأمريكية كونها منبع الأزمة، حيث حققت خسارة قدرت بـ 1009 مليار دولار، أي ما نسبته 73% من إجمالي القيمة السوقية للبنوك الأمريكية، وهو ما يمثل 7.3 نقطة من الناتج الداخلي الخام الأمريكي، تليها بعد ذلك بريطانيا بخسارة قدرة بـ472 مليار دولار، وفرنسا بـ 257 مليار دولار، ثم ايطاليا بـ 226 مليار دولار، واسبانيا بـ 156 مليار دولار بينما تأتي أخيرا ألمانيا بـ 117 مليار دولار .

الجدول رقم (1): انخفاض القيمة السوقية للبنوك منذ بداية الأزمة إلى بداية 2009

الدول	المبلغ بمليارات الدولارات	نسبة مئوية %	نقطة من الناتج الداخلي الخام
العالم	-4368	-65	-8.0
الولايات المتحدة الأمريكية	-1009	-73	-7.3
ألمانيا	-117	-82	-3.7
فرنسا	-257	-73	-10.3
بريطانيا	-472	-66	-15.5
ايطاليا	-226	-67	-11.1

اسبانيا	-156	-55	-11.4

Source: Mathieu Plane et Georges Pujals, La crise financière, ses causes, son déroulement et ses conséquences. Quelles leçons ?, Journée d'étude de l'OFCE - 12 février 2009, p7.

أما على مستوى البنوك نفسها فنلاحظ من خلال الشكل (1) تراجع كبير في القيمة السوقية جراء الأزمة المالية لأهم البنوك في العالم، وهذا بين الثلاثي الثاني من 2007 وجانفي 2009، حيث يعتبر بنك (Citigroup)، و(HSBC) وكذا بنك (JP Morgan) من أكبر البنوك التي عرفت انخفاضا في قيمتها السوقية، فبعدما بلغت قيمتها السوقية 260 و 220 و170 مليار دولار لتلك البنوك على التوالي في الثلاثي الثاني من 2007، انخفضت في جانفي 2009 لتصل إلى حدود 20 ، و100، و85 مليار دولار على التوالي.

الشكل (1): رسملة البورصة لأهم البنوك بمليار دولار

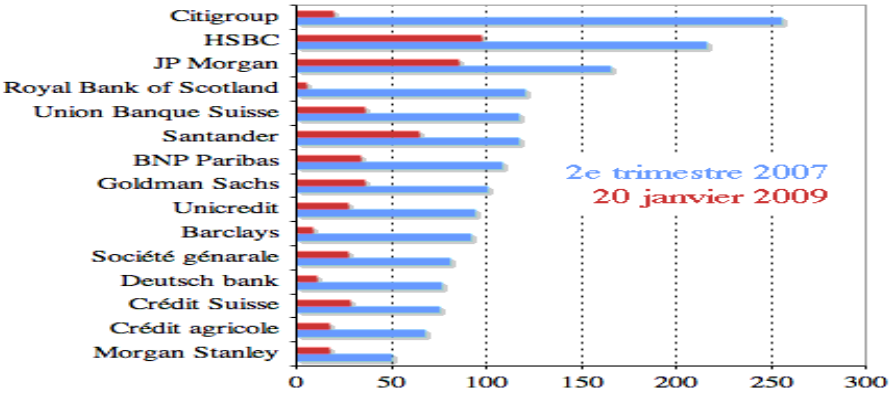

Source: Simonnet Jean-Paul, Histoire du système bancaire en France, dimanche 11 octobre 2009, sur le site:http://www.lyc-arsonval-brive.ac-limoges.fr/jp-simonnet/spip.php?article445, consulté le 28/03/201

انخفاض النتيجة البنكية الصافية (Baisse du résultat net)

لقد أدت الأزمة المالية إلى انخفاض حاد في النتيجة الصافية لأهم البنوك العالمية، نتيجة انهيار قروض وتراجع قيمة الأوراق المالية المسندة إليها، خاصة بنوك الاستثمار التي كانت من أكبر الرابحين خلال فترة الانتعاش السابقة للأزمة، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل (3)، حيث عرفت النتيجة الصافية للبنوك ارتفاعا كبيرا خلال الفترة السابقة للأزمة، خاصة بين عام 2006 والربع الثالث من 2007، وصلت في فرنسا إلى حوالي 25 مليار دولار، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغت أزيد من 50 مليار دولار، وهذا عام 2006، بينما بلغت ذروتها في ألمانيا لتصل إلى 12 مليار دولار، وفي إيطاليا 15 مليار دولار، وفي اسبانيا 25 مليار دولار، وفي بريطانيا ما يزيد عن 60 مليار دولار، وذلك عام 2007، لتعرف بعد ذلك تراجع كبير عام

2008، وصل إلى حالة الخسارة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت أزيد من 10 مليار دولار، وكذا في بريطانيا التي وصلت قيمة الخسارة فيها إلى حدود 20 مليار دولار.

الشكل (2): تطور النتيجة الصافية للبنوك في بعض الدول الكبرى بمليار دولار للفترة 2000-2008

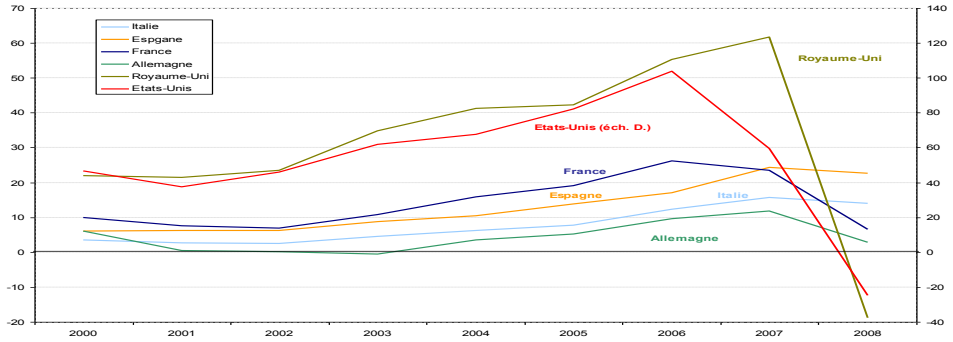

Source : Mathieu Plane et Georges Pujals,op.cit,p12.

كما يمكن إبراز هذا الانخفاض في النتيجة الصافية البنكية من خلال الجدول (2) الذي يبرز نسبة تغير الربح خلال 2007-2008، ومبلغ الخسارة بمليارات الدولارات، في عدد معين من البنوك في كبرى دول العالم.

البلد	عدد البنوك (نسبة مساهمتها في رسملة البورصة للبلد)	نسبة مئوية من رسملة البورصة العالمية (2007)	نسبة تغير الربح خلال 2007-2008 (%)	المبلغ بمليارات الدولارات	نقطة من الناتج الداخلي الخام PIB
ألمانيا	2(77%)	1.7	-75	-8.9	-0.2
اسبانيا	3(81%)	3.6	-2	-0.4	0.0
فرنسا	4(82%)	4.2	-71	-16.8	-0.6
ايطاليا	3(70%)	3.6	-6	-0.9	0.0
بريطانيا	5(95%)	9.6	-142	-81.7	-3.1
أمريكا	10(86%)	19.0	-142	-84.4	-0.6

المجموع		41.6	-98	-193.1	-0.7

Source : Mathieu Plane et Georges Pujals, op.cit, p12.

تشير التقارير حول تقدير قيمة الخسائر التي لحقت بأصول البنوك التقليدية أنها تزايدت بشكل كبير، حيث يعتبر البنك السويسري يو بي أس (UBS) أكبر البنوك من حيث انخفاض قيمة أصوله، حيث قدر مبلغ الانخفاض بما يقارب 50 مليار دولار، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيعتبر بنك واشوفيا(Wachovia) أكبر الخاسرين بمبلغ 96.7 مليار دولار.

ويمكن إبراز أهم خسائر البنوك التقليدية جراء تدني أصولها من خلال الجدول الموالي.(25)

الجدول(3): مبالغ انخفاض قيمة الأصول في أهم البنوك الأوروبية و الأمريكية بمليار دولار خلال الأزمة.

أهم البنوك الأمريكية	المبلغ	أهم البنوك الأوروبية	المبلغ
Wachovia	96.7	UBS	48.5
CitiGroup	67.2	HSBC	33.1
Merrill lynch	56.6	RBS	16.5
Washington mutual	45.6	CS	15.0
Bank of America	27.4	Bayerische LB	14.8
National city	26.2	IKB	14.7
Morgan Stanley	27.5		
JP Morgan chase	20.5		
Lehman brothers	18.2		
المجموع	352.5		127.8

Source : Mathieu Plane et Georges Pujals, op.cit ,p1.

تدني معدل الملاءة ومستوى الأموال الخاصة

La baisse des ratios de solvabilité et le niveau des fonds propres

إن الخسائر التي لحقت بالعديد من البنوك والانخفاض الحاد في قيمة أصولها أدى إلى انخفاض شديد في أموالها الخاصة، أين ظهرت الحاجة إلى إعادة رسملتها لتسييل ميزانياتها واستعادة نسبة الملاءة المالية الخاصة بها، لدى فقد قامت العديد من الدول الأوروبية منذ خريف 2008 بضخ ما يقارب 110مليار أورو على مستوى البنوك وذلك لإعادة رسملتها، منها 40% تمت في البنوك البريطانية.

علاوة على ذلك، اتجه عدد كبير من البنوك إلى الأسواق المالية لجمع رؤوس الأموال بغرض الرفع من رأس مالها، وقد مثل القطاع البنكي 50 ٪ من زيادات رأس

المال في جميع أنحاء العالم تمت خلال عام 2008، أي ما يعادل 220 مليار دولار. (26)

مليـــار دولار	2006	2007	2008	2009
بنوك استثمار إسلامية	66	85	95	114.5
بنوك تجارية إسلامية	397	537	704	749.5
المجموع	463	622	799	864
معدل النمو %	-	34.34	28.46	8.14

2-3 انعكاسات الأزمة المالية على البنوك الإسلامية:

يمكن تصنيف انعكاسات الأزمة المالية على البنوك الإسلامية إلى انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية:

الانعكاسات السلبية: على الرغم من عدم تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية بالشكل العنيف الذي تعرضت له البنوك التقليدية، إلا أنه هناك بعض التأثيرات التي لحقت بها، والتي من أهمها ما يلي:

إن أغلب أسهم البنوك الإسلامية مدرجة في أسواق المال الخليجية والعربية وماليزيا، أو حتى في بورصات عالمية أمثال لندن ونيويورك، ولذلك فقد تأثرت أسهم هذه الشركات بحدة جراء الانهيار الذي أصاب أسواق الأسهم، والهلع الذي رافق موجات البيع العشوائي، والدليل على ذلك خسارة Titans Index مؤشر داو جونز العالمي للبنوك الإسلامية حوالي 7.39% من قيمته في بداية الأزمة، أما مؤشر داو جونز للبنوك الإسلامية الخليجية DJIM GCC Index فهبط بـ 12.77%. (27)

انخفاض معدل نمو أصولها المالية نتيجة لانخفاض ودائع العملاء الذي تأثر بانخفاض النشاط الاقتصادي ، بالرغم من أنه من الآثار الايجابية للازمة على المصارف الإسلامية أن ودائع المصارف الإسلامية قد زادت، إلا أن الذي زاد هو الودائع الجديدة المرتبطة بتحول الأفراد والمؤسسات إلى العمل المصرفي الإسلامي، أما الودائع المرتبطة بنشأة المصارف الإسلامية فلاشك أنها قد تأثرت خاصة الودائع الاستثمارية والودائع الادخارية (28)، وقد أظهرت معدل نمو حجم الأصول في المصارف الإسلامية انخفاضاً واضحاً جراء الأزمة كما يبين الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): نمو حجم أصول البنوك الإسلامية في العالم

المصدر: موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2012-2013، ص 174.

حيث يلاحظ من خلال الجدول انخفاض معدل نمو الأصول في البنوك الإسلامية من 34% عام 2007إلى 28.46% عام 2008، وهو العام الذي وصلت فيه الأزمة إلى أوجها، خاصة بعد إفلاس ليمان بردرز، إلا أن الأثر البارز للأزمة على البنوك الإسلامية كان عام 2009، حيث انخفضت نسبة النمو إلى 8.14%، وهذا يعود إلى تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية.

انخفاض قيمة أصول البنوك الإسلامية ، فكما هو معروف فان البنوك الإسلامية تحتفظ بالأصول العينية أكثر من البنوك التقليدية خاصة الأصول العقارية، و قد أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم و من ثم تأثر أصول البنوك الإسلامية، وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن البنوك الإسلامية تحتفظ على الأقل بنسبة (20%) من أصولها بشكل عيني . (29)

في ظل انخفاض قيمة الأصول في البنوك الإسلامية، و زيادة المخاطر المحتملة، واستمرار الأزمة، فان البنوك الإسلامية اضطرت إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول، فأثر ذلك أيضا على أرباحها، كما اثر على احتياطياتها ، كما أن تعثر بعض العملاء وإفلاسهم جراء الأزمة قد جعل البنوك الإسلامية تقتطع مزيداً من المخصصات. (30)

انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها :

- انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة .
- انخفاض حجم الخدمات المصرفية، وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات والاعتمادات
- اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات، و قد أثبتت بعض الإحصائيات أن دخول المصارف الإسلامية انخفضت بنسبة (16%).
- أدى انخفاض دخول البنوك الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخول تأثراً بالأزمة .
- انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح للأسباب المذكورة سابقاً .

تكدس السيولة لدى بعض البنوك الإسلامية نتيجة لعدم قدرتها على توظيفها لأسباب متعددة منها :

- انخفاض الفرص الاستثمارية أمامها في ظل الأزمة .
- انخفاض طلبات العملاء نتيجة تخوفهم من آثار الأزمة .
- تشدد البنوك المركزية في إجراءات الرقابة على التمويلات .

ـ انخفاض العوائد نتيجة للركود الاقتصادي مقابل ارتفاع المخاطر خاصة مخاطر التعثر والإفلاس. (31)

الآثار الايجابية :

إن أول اثر ايجابي في جانب البنوك الإسلامية هو بروز ظاهرة البنوك الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها، فقد قالت وزيرة المالية الفرنسية كريستان لاغارد (سأكافح لاستصدار قوانين تجعل البنوك الإسلامية تعمل بجانب البنوك التقليدية في فرنسا)، وقال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن بعد شهر سبتمبر 2009م، (إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية)، بل إن الأزمة المالية العالمية الحالية قد اظهر هشاشة النظام الاقتصادي الرأسمالي، وفي المؤتمر الذي عقد في باريس عقب الأزمة في 2008/9/19م للزعماء الغربيين اجمعوا بأن النظام المالي الحالي لم يعد صالحاً، وقال رئيس صندوق النقد الدولي أن الحديث عن النظام المالي الحالي ينبغي أن يكون حديث من الماضي. (32)

انتشار البنوك الإسلامية الجديدة، وتحويل كثير من البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وقيام البنوك التجارية التقليدية بفتح فروع للمعاملات الإسلامية، ونوافذ للعمل المصرفي الإسلامي. (33)

تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام، والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، فلا يكاد يمر شهر من الأشهر الماضية إلا وفيه مؤتمر أو ندوة أو ملتقى أو ورشة عمل تبحث في العمل المصرفي الإسلامي، وهذا الأمر يعطي زخماً للاقتصاد الإسلامي لم يشهده من قبل، والغريب في الأمر أن الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي في الدول غير الإسلامية أكثر منه في الدول العربية الإسلامية، بل أن الأمر الأكثر غرابة أن نجد أن (60%) من البنوك الإسلامية تقع في دول غير إسلامية، والأكثر غرابة أن نجد أن لندن و باريس تتنافسان لتكون أيهما مركزاً للتمويل الإسلامي في أوروبا والعالم، حيث أصدرت بريطانيا في عام 2004م نصوصاً تشريعية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي. (34)

ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة نتيجة :

أ- تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية، هروباً من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخوفاً من إفلاس المصارف التقليدية.

ب- افتتاح كثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي وبقية دول العالم.

ج- افتتاح بعض المصارف التجارية التقليدية لفروع إسلامية مثل (سيتي غروب ، واتش اس بي سي، ودوتشيه بنك) ، و البعض الآخر افتتح نوافذ إسلامية.

د- اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي مثل فرنسا وبريطانيا.

أصبح ينظر إلى البنوك الإسلامية على أنها جزء من الحل للازمة المالية العالمية الحالية، فبالرغم من أن الصيرفة الإسلامية لا يزال حجمها على المستوى العالمي ضئيل إذ لا يمثل سوى (3-4%) فقط من حجم الصيرفة العالمية ، إلا أن معدلات نموها متسارعة حيث بلغ معدل نمو أصولها في نهاية عام 2008م (24%) واستثماراتها بنسبة (23%) وودائعها بنسبة (26%)، وقد أشارت مؤسسة (آرنست اند يونغ) إلى أن الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً من الحل للازمة المالية العالمية و ليس الحل بأكمله ، وهي الأقل تأثرا بالأزمة العالمية، وستكون موضع ترحيب في الغرب حالياً بفعل الأزمة المالية، ذلك أن طبيعة الاستثمارات في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى مثل هذه الأزمات، ومن ثم فإن دخول البنوك الإسلامية على الساحة المصرفية العالمية سيشكل جزءاً من حل هذه المشكلة، كما سيشكل صمام أمان في المستقبل لعدم تكرار مثل هذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات المالية، وهذا يشير بوضوح إلى مدى إمكانية أن تكون الصيرفة الإسلامية بديلاً كاملاً للمصرفية التقليدية وذلك بتطوير الأدوات المالية الإسلامية، وتظهر بعض البيانات أن حجم الصكوك المالية الإسلامية قد وصل في نهاية 2008م إلى (60) مليار دولار، وتعد ماليزيا من الدول التي تصدر الصكوك الإسلامية بكثرة وكذلك دول الخليج، حيث أن كل من بريطانيا واليابان وتايلاند تدرس إمكانية إصدار سندات مالية إسلامية خاصة بها. (35)

اكتسبت المنتجات الإسلامية مزيدا من المصداقية باعتبارها ملاذا للاستقرار خاصة مع استمرار البحث عن نظام مالي جديد لمرحلة ما بعد الأزمة المالية، حيث شهد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نموا بمعدل سنوي مقداره 15% في عام 2008، ووصل حجمه حول العالم إلى تريليون دولار، أي ما يعادل 5 أضعاف ما كان عليه في عام 2003، وكما أظهرت الدراسة التي أجرتها مجلة " ذي بانكر ماغزين" أن الأصول التي تملكها البنك التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة عملياتها أو الوحدات المصرفية الاسلامية التي تعمل ضمن بنوك تقليدية، ارتفعت بنسبة 28.6% لتصل إلى 822 مليار دولار في عام 2009، مقابل 639مليار دولار عام 2008.

حققت العديد من البنوك الإسلامية نموا في الأرباح زاد عن الأعوام التي سبقت الأزمة، في الوقت الذي تعرضت فيه الكثير من البنوك التقليدية لخسائر فادحة، و على سبيل المثال، فإن مجموعة البركة المصرفية حققت إيرادات تشغيلية بقيمة 586 مليون دولار عام 2008، وارتفع صافي أرباح المجموعة بنسبة 37% ليصل إلى 201 مليون دولار. (36)

3-3 مقارنة بين أداء البنوك الإسلامية والتقليدية خلال الأزمة المالية:

في الجدول أدناه بعض مؤشرات الأداء قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، لعينة من البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شملت 77 بنكا إسلامي و 210 بنكا تقليدي.

الجدول رقم (05):مؤشرات الأداء لعينة من البنوك التقليدية والإسلامية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المؤشر	البنوك الإسلامية	اتجاه الفرق	البنوك التقليدية	المعنوية	البنوك الإسلامية	اتجاه الفرق	البنوك التقليدية	المعنوية
	2007 قبل الأزمة المالية العالمية				2009 بعد الأزمة المالية العالمية			
القروض إلى الودائع	%107.6	>	%76.1	*	%122.6	<	%77.0	***
العائد على الأصول	%4.2	>	%1.7	***	%1.2-	>	%1.1	***
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	%30.5	>	%12.8	***	%29.9	<	%13.8	***
القروض المعدومة إلى إجمالي القروض	%6.2		%7.6	غير معنوي	%7.2		%8.7	غير معنوي
احتياطات القروض المعدومة إلى إجمالي القروض	%6.3		%8.2	غير معنوي	%9.2		%7.4	غير معنوي

المصدر: طارق الغمراوي، سبل تحقيق التنمية من خلال النظام المصرفي القائم على المشاركة في الربح والخسارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية،ص30.

حيث يلاحظ من خلال هذا الجدول أن:

- نسبة القروض إلى الودائع- وهي من أهم مؤشرات الوساطة المالية- أعلى بصورة معنوية في البنوك الإسلامية منها في البنوك التقليدية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- العائد على الأصول أعلى في البنوك الإسلامية قبل الأزمة خلافا لما بعدها، نظرا لتركز نشاط كثير من البنوك الإسلامية في العقارات التي انخفضت قيمتها بشكل كبير خاصة في دول الخليج، مما ساهم في تأثر البنوك الإسلامية بتداعيات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي.
- نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول أعلى في البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة، وهو ما يعكس انخفاض نسبة التمويل بالديون في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية(الرافعة المالية).
- نسبة القروض المعدومة أقل في البنوك الإسلامية قبل وبعد الأزمة إلا أن الفرق غير معنوي إحصائيا.

- ارتفاع احتياطات القروض المعدومة في البنوك الإسلامية بعد الأزمة نتيجة إتباعها لسياسة احترازية لمواجهة انخفاض العائد، أما الفرق في احتياطيات القروض المفقودة في البنوك الإسلامية والتقليدية فهو غير معنوي. (37)

وبالتالي فإن تحليل تلك المؤشرات يعكس الأداء الجيد للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية التي تأثرت بالأزمة المالية بشكل كبير على خلاف البنوك الإسلامية، وهو ما تعكسه الورقة البحثية التي أعدها الدكتور حاتم غومة والدكتور نبيل غلاب المحللان الماليان في البنك الإسلامي للتنمية، حيث أبرزت أن العائد على حقوق المساهمين قد انخفض بشكل كبير في البنوك التقليدية الخالصة بنسبة 90.34 % مقارنة بالبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية التي انخفض العائد فيها بـ% 32.34 ، وذلك خلال الفترة 2006 -2008. (38)

كما تبرز تلك الورقة البحثية أن البنوك الإسلامية هي الأقل تعرضا للمخاطر، وذلك انطلاقا من مؤشري نسبة الدين من رأس المال ونسبة الدين من مجموع الأصول، حيث بلغ المؤشر الأول % 3.09 للبنوك الإسلامية عام2006 مقارنة بـ % 9.21 للبنوك التقليدية و % 7.23للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية، وفي عام 2008 حافظت البنوك الإسلامية على تفوقها من حيث مؤشر الأمان فبلغت نسبة الدين من رأس المال 5.8% مقارنة بـ % 10.3 لبنوك التقليدية و % 8.5 للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية. (39)

وقد قارنت أيضا الورقة البحثية بين النظامين البنكي الإسلامي والتقليدي من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية هي الأداء الربحي والتعرض للمخاطر والسيولة، انطلاقا من قاعدة معلومات تحتوي على 45 بنكا إسلاميا خالصا، و26 بنكا تقليديا خالصا، و 30 بنكا تقليديا بنافذة إسلامية موزعة على 16 دولة مختلفة، وبينت نتائج البحث أن كل البنوك شهدت دون استثناء خلال الأزمة المالية العالمية انخفاضا ملحوظا في الأداء الربحي، وأن البنوك الإسلامية حققت أعلى عائد على حقوق المساهمين وأعلى عائد على الأصول مقارنة بالبنوك الأخرى، وبخاصة عام 2008 ، إلى جانب أن البنوك التقليدية عانت أكثر من غيرها من انخفاض في حجم السيولة لديها وارتفاع مستوى التعرض للمخاطر مقارنة بالبنوك الإسلامية. (40)

كما أن الإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي في تقريره عن مجموعة دول الشرق الأوسط ووسط آسيا والمتعلقة بأداء البنوك الإسلامية مقارنة بمعطيات إجمالي البنوك في دول التعاون الخليجي خلال الأزمة، والمبينة في الجدول رقم (6)، تبرز مدى قدرت البنوك الإسلامية عن تخطي الأزمة المالية مقارنة بنظيرتها التقليدية.

الجدول رقم (6): بعض المؤشرات للبنوك الإسلامية و النظام المصرفي في دول مجلس التعاون بنسبة مئوية عام 2008

البيان	السعودية		الكويت		الإمارات		البحرين		قطر		متوسط دول المجلس	
	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك	البنوك الإسلامية	إجمالي البنوك
معدل كفاية رأس المال	22.1	16.0	21.7	16.0	12.8	13.3	24.5	18.2	17.9	15.6	19.8	15.7
التغير في الربحية 2008-2009	2.0	11.8-	42.7-	70.1-	0.7	7.9	18.8	4.6-	4.5	21.7	6.6-	13.6-
التغير في الربحية النصف الأول	2.9	11.9-	71.9-	76.3-	34.3-	19.5-	46.5-	33.7-	0.0	5.1	29-	23.5-
التغير في الربحية في عام 2008 والنصف	4.3	7.2-	49.7-	65.8-	0.8	10.0	8.2	3.2-	2.8	25.4	8.8-	10.2-
العائد على الأصول	3.7	2.1	1.6	3.2	1.7	2.2	2.6	1.3	6.6	2.6	3.2	2.3
التعرض لقطاع العقار والإنشاء	5.6	7.3	22.1	31.4	25.7	12.9	11.3	26.2	38.3	18.3	20.6	19.2

Source : IMF, Regional Economic Outlook : Middle East and Central Asia, Washington ,October 2009,p11.

فانطلاقا من هذا الجدول نلاحظ أن البيانات المتاحة عن النصف الأول من عام 2009تشير إلى أن الانخفاض في مستويات الربحية في البنوك الإسلامية كان أكبر من البنوك التقليدية، والذي يرجع إلى أثر الدورة الثانية للأزمة على تراجع مستويات النشاط في الاقتصاد الحقيقي، ومن ثم في القطاعات مرتفعة المخاطر مثل قطاع الإنشاء والعقار، بصفة خاصة في الإمارات العربية المتحدة وقطر، إلا أن التغير في الربحية بين مجمل عام 2008و 2009 عرف انخفاض كبير في البنوك التقليدية منه في البنوك الإسلامية، نظرا للأرباح التي حققتها هذه الأخيرة قبل تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية.

ووفقا للبيانات المالية المعروضة في الجدول يتضح أن البنوك الإسلامية تتمتع بمستويات رسملة أعلى، حيث ترتفع معدلات كفاية رأس المال في تلك البنوك مقارنة بالبنوك التقليدية (باستثناء الإمارات العربية المتحدة)، كذلك فان البنوك الإسلامية تتمتع بمستويات سيولة أكبر من البنوك التقليدية، الأمر الذي يجعل تلك البنوك أكثر قدرة على مواجهة الصدمات السوقية أو الائتمانية بشكل أفضل، من ناحية أخرى فان مبدأ المشاركة الذي يشكل أساس عمل البنوك الإسلامية في الأدوات المتوافقة مع

الشريعة(على الأقل من الناحية النظرية) يمكن البنوك الإسلامية من أن تحول جانبا من الخسائر إلى المستثمرين في تلك البنوك في حال وقوع تلك الصدمات .(41)

إضافة لما سبق، فإن مسحا مشتركا أجراه البنك البريطاني HSBC ومجلة (The Banker Magazine) في عام 2009، أظهر أن الأصول العائدة للبنوك الإسلامية وكذا البنوك التقليدية التي لديها منافذ إسلامية قد ارتفعت بنسبة 29%، لتصل قيمتها إلى 822 مليار دولار عام 2009، بعد أن كانت 639 مليار دولار عام 2008، وهذا مختلف كثيرا عن حال البنوك التقليدية التي لم تتجاوز نسبة الزيادة في أصولها 6.8%. (42)

الخاتـمة

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن هشاشة النظام البنكي العالمي القائم على نظام الفائدة والمضاربة والمقامرة وعدم قدرته على تجاوز الأزمة المالية، حيث تعرضت في ظله البنوك التقليدية إلى خسائر كبيرة جراء الأزمة المالية خلافا للبنوك الإسلامية التي اتسمت بنوع من الاستقرار والثبات .

وبصفة عامة فإن هذا البحث قد خلص إلى جملة من النتائج، نذكر أهمها:

- إن الأزمة المالية العالمية جاءت كنتاج لعمليات المضاربة والتعامل الموسع بالربا والمشتقات المالية التي تولت القيام بها البنوك التقليدية.
- انعكاسات الأزمة المالية كانت كبيرة على البنوك التقليدية، حيث أدت إلى انهيار العديد من البنوك وتدني رسملتها السوقية، وكذا تدني قيمة أصولها المالية ومعدلات الملاءة ومستوى الأموال الخاصة لديها.

على خلاف البنوك التقليدية، استطاعت البنوك الإسلامية بنجاح تجنب الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية (خاصة في المرحلة الأولى للأزمة) بسبب طبيعتها الخاصة وعدم تعاملها بالوسائل والأدوات التي تتعامل بها المصارف التقليدية والتزامها بقواعد وضوابط التمويل والاستثمار الإسلامي، إلا أن تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية قد أثر على معدلات ربحيتها نتيجة تراجع قيمة أصولها الحقيقية، إلا أن هذه الآثار تعد ضئيلة مقارنة بحجم الخسائر الفادحة التي تحملتها البنوك التقليدية.

إن الأداء المتميز للبنوك الإسلامية خلال الأزمة المالية مقارنة بالبنوك التقليدية، قد ساهم في جذب شريحة كبيرة من العملاء، كما ساهم في تعزيز مكانتها عالميا، حيث دفع العديد من الدول إلى تبني فكرة البنوك الإسلامية والعمل على توفير الجو القانوني التنظيمي الملائم لعملها، كما دفع بالعديد من البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ لتقديم الخدمات المالية الإسلامية، وبالتالي أصبحت البنوك الإسلامية تعد بديلا مناسبا بعد الأزمة المالية.

وعلى ضوء النتائج المستخلصة، يمكن تقديم بعض التوصيات التي قد يسهم الأخذ بها في الحد من الأزمات المالية، وتعزيز البديل الإسلامي لإصلاح النظام المالي العالمي، وهي كما يلي:

- ضرورة اتخاذ إجراءات تمنع القيام بالمعاملات غير الشرعية كالتعامل بالربا والتوريق والمشتقات المالية، التي تضعف العلاقة بين الدائرة المالية والدائرة الحقيقية.

- أهمية السعي إلى استخدام صيغ التمويل الإسلامية كبديل للمعاملات الربوية .

- العمل على خلق بيئة تشريعية للمعاملات المصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- تنمية الموارد البشرية العاملة في البنوك الإسلامية ورفع مستواها الفني والإداري لكي تواكب التطور والنمو الحاصلين في البنوك التقليدية.

- توجد العديد من تعاريف البنوك الإسلامية، نذكر أهمها:

البنك الإسلامي هو" ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءً."

كما يعرف بأنه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة)، ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. (43)

وتعرف البنوك الإسلامية أيضا بأنها "أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بقيمها الأخلاقية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، بالإضافة إلى كونها أجهزة تنموية اجتماعية، فهي مؤسسات مالية تقوم بما تقوم به البنوك التجارية، من وظائف ومعاملات، وهي مؤسسات تنموية كونها تهدف إلى خدمة المجتمع وتنميته. (44)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية، تتلقى الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي ترمي من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية، والتنموية التي تخدم الفرد والمجتمع ككل.

هوامش المادّة العلمية

1- حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وتحديات المستقبل20-21 مارس 2010، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، على الموقع :
www.kantakji.com/media/4998/b161.doc
2- علي محمد الجمعة، البنوك الإسلامية، ص 2-5، على الموقع:
/http://sqarra.wordpress.com/islamicb1
3- علي محمد الجمعة، البنوك الإسلامية، ص 2-5، على الموقع:
/http://sqarra.wordpress.com/islamicb1
4- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص213.
5- مصطفى كمال السيد طاول، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 189.
6- موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير، جامعة 20أوت 1955، سكيكدة،2012-2013، ص ص 130-134.
7- وحيد عبدان، إدارة المصرف الإسلامي الاستثماري، جامعة دمشق، 2009، ص 12. على الموقع:www.tahasoft.com/books/245.doc
8- علي محمد الجمعة، مرجع سابق، ص ص5-6.
9- وحيد عبدان، مرجع سابق، ص ص 12-13.
10- أحمد عبد العفو مصطفى العليات، الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص22. منشورة على الموقع :scholar.najah.edu/.../the_legal_supervision_of_the_islamic_banks.pdf
11- http://www.webchercheurs.com/41/706-fr-crise-des-subprimes-explication-simple.html.consulté le 15/01/210 à 15:02 .
12- Sandra Moatti, la machine à dettes, revue Alternatives économique ,n°274 novembre 2008,p49.
13- شغل (ALLAN GREENSPAN) منصب رئيس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) الأمريكي لمدة 19 عام وهو من كبار المنادين بتطبيق السياسات الليبرالية.
14-Crise financière mondiale deboutant en 2007, sur :
Consulté http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financi%C3%A8re_de_2007-2010. le 19/01/210 à 09:18.
15-الأزمة المالية العالمية ، على الموقع:
www.piedegypt.org/arabic/azma.doc، الاطلاع 2010/09/26، على الساعة:19:13.
16- راندال دود وبول ميلز ، تفشى المرض عدوى الرهونات دون الممتازة الأمريكية، مجلة التمويل والتنمية، مجلة ربع سنوية صادرة عن صندوق النقد الدولي، المجلد45,عدد2,يونيه 2008 ,ص15.
17- الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق.

18- موسى رحماني، بن إبراهيم الغالي، البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية لمواجهة الأزمة المالية الحديثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن ديسمبر 2010، ص216.
19- توابع الزلزال الأمريكي، على الموقع:
http://ik.ahram.org.eg/IK/ahram/2008/10/27/MAKA1.HTM،
تاريخ الاطلاع: 2011/03/15 على الساعة 18:08.
20- رمضان محمد أحمد الروبي، الأزمة المالية العالمية :حقائقها وسبل الخروج منها، مع رؤية الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر،2009،ص36.
21- مصطفى حسني مصطفى، الأزمة المالية العالمية:أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر،2009 ، ص 8.
22- محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص237.
23- عجيل جاسم النشمي، التوريق و لتصكيك وتطبيقاتهما، منظمة المؤتمر الإسلامي الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات المتحدة، عبر الموقع التالي:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/attachment.php?attachmentid=67254&d=1241951222:
24- صبري عبد العزيز، التوريق و أثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر، الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر،2009 ، ص 33.
25- Mathieu Plane et Georges Pujals, La crise financière, ses causes, son déroulement et ses conséquences. Quelles leçons ?, Journée d'étude de l'OFCE 12 février 2009, p16.
26- Ibid, p1.
27- العرابي مصطفى، عبدوس عبد العزيز، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، ص 10.
28- حسن ثابت فرحان، مرجع سابق، ص 21.
29- العرابي مصطفى، مرجع سابق، ص 11.
30- نفس المرجع السابق.
31- معاوية بن كنة ، الاقتصادية الالكترونية ،على الموقع www.aleqt.com
32- موسى رحماني، بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص 220.
33- المنتدى العالمي للاقتصاد الإسلامي، الدورة الخامسة، جاكرتا، اندونيسيا، مارس 2009م، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (349)، ديسمبر 2009م ، ص52 .
34- عبد اللطيف طاهر، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العددان 331-332، بنك دبي الإسلامي شوال 1429هـ ، ص 37 .
35- حسن فرحان ثابت، مرجع سابق، ص20.
36- موسى رحماني، بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص 221.

37- مفتاح صالح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 9-10 سبتمبر 2013، اسطنبول تركيا، ص ص 20- 21.
38- محمد الهمزاني،أبحاث بنكية تكشف انخفاض أرباح البنوك الإسلامية نتيجة الأزمة العالمية، جريدة الشرق الأوسط، دمشق،سوريا، العدد 11438، 23 مارس 2010، على الموقع:
http://aspx.aawsat.com/details.aspx?article=562226&section=58&issueno=11438
39- نفس المرجع السابق.
40- نفس المرجع السابق.
41- العرابي مصطفى، عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 8-9.
42- مدحت كاظم القريشي، المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية العالمية، على الموقع: http://iraqieconomists.net/ar/2012/12/22
43- عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس: اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص.173
44- أحمد أبو عبيد: المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، ص2. على الموقع: www. Kantakji.org